

ثوماس هوبز

كان عمل هوبز ضخما في مجال الفلسفة السياسية، خلال القرن السابع عشر، وكان يتمتع، بشجاعة مادية، اثار فزع الكاثوليكين، والاساقفة الانجليكان، والمتمسكين بالحرية السياسية وحتى انصار آل ستيوارت: ان كتابه اللوفيتان، في نظر لايبنز هو مؤلف مخيف كما يدل على ذلك اسمه (اللوفيثان وحش بحري مخيف).

في البداية كان هوبز (1588-1679) من انصار آل ستيوارت، واستقر في فرنسا، 1640 وظل فيها، في منفى إرادي اختاره هو. ولم يكن موجودا في انكلترا عندما نفذ حكم الاعدام بشارل الأول سنة 1651، أن اللفيتان هو مؤلف مهاجر، قيل عنه انه لما كتب هذا المؤلف ، كان يفكر بالتقرب من أقوىاء ذلك العصر. و لهذا لما عاد إلى إنجلترا لم يجد الثقة التي كان يتمتع بها قبل 1640. لقد كان مشبوها لدى هؤلاء الأقوياء ولدي انصار الستيوارتين، وقد مات في شبه خزي . وفيما عدا الليفيتان. كانت أهم مؤلفات هوبز هي: «عناصر الحق او القانون (1640)، والمواطن، (1642)،» الطبيعة البشرية والجسم السياسي «، «و الانسان»

سياسة عقلانية

رغم اتصافها بالمادية العلمية وبالالاية (ميكانيسم) وبالوضعية : كانت سياسة هوبز في اعماقها عقلانية وكانت مرتكزة على ثقافة علمية متينة ، وكانت تعتبر السياسة كعلم، يجب تركيزه على المفاهيم العادلة وعلى التعاريف الدقيقة . وكانت فلسفته و سياسته أيضا منوثة للارسطية، وبرفضه الايمان بالأفكار الفطرية كان يؤكد على اهمية التعاريف و الإشارات و اللغة "لولا اللغة لما كان بين الناس لا دولة و لا مجتمع و لا عقد و لا سلم، كما لا يمكن أن يكون ذلك بين الأسود والدببة والذئاب.

كان هوبز يرفض اللجوء إلى ما هو فوق الطبيعي، وكل مؤلفاته هي محاربة ضد الاشباح وجهد للقضاء على القوى الخفية. وفي نهاية اللوفيتان و(الذي لا يقرأ منه، في اغلب الاحيان الا الصفحات حول الحكم) هي في هذا الشأن ملفتة الى اقصى حد، وربما يكمن هنا مفتاح العمل كله والفصل الأخير بعنوان : مملكة الظلمات، وفيه يفضح فيه هوبز علم الشياطين، العزائم والرقيات، والخوف من الشيطان، و الأشباح التي يجنيها الكهنوت من ذلك: و بهذا فالقلق البشري هو أساس الدين .

ان الخشية من قوة خفية سواء كانت وهما من الفكر او تصورا مأخوذا من العادات المقبولة عموما، فهذا هو الدين». وهكذا ينزع عمل هوبز إلى تحرير الانسان من الخيال و الخرافات. وهو بهذا يشكل تعبيرا صارخا عن الإلحاد السياسي.

فلسفة الحكم

لقد لاحظ العديد من الكتاب ، وبصورة خاصة فردينان لتونيس ولير بتروس تطورا كبيرا في فكر هوبز : ففي كتاب عناصر القانون، كانت فلسفته السياسية ملكية بصورة تقليدية. ثم انتقل الى نوع من الملكية الاجتماعية ثم ذهب تفضيله نحو الملكية الوراثية، بصورة واضحة، في المواطن، ليزول تقريبا، تماما في اللوفيتان. ومن جهته يشير ليو ستروس إلى تطور اخلاقية هوبز، فمن خلال مؤلفاته يستدل على استبداله الفضائل الأرستقراطية (شرف ومجد) بفضائل بورجوازية يوحى بها الخوف والحدز.

في الواقع، ظل هوبز، من بداية حياته حتى نهايتها امينا لبعض المبادئ . وليس القصد هنا الإخلاص لشخص الملك، ولا الإخلاص حتى لمبدأ الملكية، بل الإخلاص للحكم. لا شك أنه من المبالغ فيه القول بان فلسفة هوبز هي فلسفة لم الشعث، ولكنها قبل كل شيء فلسفة الحكم. في اهداء اللفيتان، يشير هوبز بوضوح أنه يفتش في السياسة عن الطريق الوسط، عن نوع من الموقع بين هذا و هذا.

وإذا كان هوبز يدافع عن قضية الحكم المطلق، فليس ذلك، كما فعل جاك الأول، باسم الحق الإلهي للملوك، بل باسم مصلحة الأفراد، وباسم البقاء والسلم. انه يعلن النظام ويجعله دنيويا، وبهذا فإنه يبرز ليست جلالة الحكم بل منفعة الحكم .

تحليل الحكم

يجب التمييز بين عدة مراتب في تاريخ الحكم:

1-الحالة الطبيعية: انها بالنسبة إلى هربز حالة حرب و فوضى و "الناس متساوون بالطبيعة، وعن المساواة ينبثق الحذر، وعن الحذر تنشأ الحرب بين الناس... الحياة عزلة ، فقيرة، حيوانية وقصيرة"، ومفهوم العادل والجائر لا وجود له، وكذلك الملكية ايضا. فلا وجود لا للصناعة، ولا للعلم، ولا للمجتمع، في هذه النظرة التشاورية يعارض هوبز منظري الحق الطبيعي وكل الذين يستشفون عند الإنسان ميلا طبيعيا نحو الألفة

2- نحو المجتمع المدني - الا أنه، مع ذلك، يوجد عند هوبز حقوق طبيعة وقوانين طبيعية ولكن هذه المفاهيم ليس لها عنده نفس المدلول الموجود عند منظري الحق الطبيعي . و حق الطبيعة (Jus naturale) يشبه غريزة البقاء .

ويعرف هوبز الحق الطبيعي بأنه حرية كل فرد في استعمال قدرته الذاتية، كما يراها ، من أجل حفظ طبيعته الذاتية، أي حفظ حياته الخاصة

اما القانون الطبيعي فهو، حكمة او قاعدة عامة مكتشفة من قبل العقل، وهي تحظر . من جهة، الإتيان بكل ما يمكن أن يقضي على الحياة، او يعيق وسائل الحفظ ومن جهة أخرى، عدم القيام بكل ما يظن انه يحفظ الحياة بصورة افضل.

إن قانونا الطبيعة الأولان بالنسبة إلى هوبز يقومان على البحث عن السلم، و الدفاع عن الذات بكل الوسائل التي لدينا. ومن أجل تأمين السلم والأمن، ليس في يد الناس وسيلة افضل من اقامة عقد فيما بينهم، ثم تسليم الدولة، بالاتفاق التبادل الحقوق التي اذا احتفظ بها، الأفراد أعاققت سلم البشرية .

وهنا لا بد من بعض الملاحظات:

ا- يرى هوبز بعكس ارسطو، أن المجتمع السياسي ليس واقعة طبيعية. أنه بالنسبة إليه "الثمرة الاصطناعية لبناء إرادي، ولحساب مصلحي"

ب) تقوم السيادة على عقد؛ ومع ذلك فليس الأمر أمر عقد بين الملك ورعيته، بل بين الأفراد الذين قرروا أن يكون لهم ملك. وهو بدلا من ان يحد من السيادة يؤسسها على العقد.

ج) في الأصل العقد يوجد الرغبة في السلم، وهو هم اساسي عند هوبز: في النهاية، أن الدافع والهدف عند الذي يتخلى عن حقه او يحوله، ليسا إلا أمنه الشخصي في حياته وفي وسائل حفظ هذا الأمن،.

قدرة الدولة

وهكذا تبدو الدولة كشخص: "عددية تكون شخصا واحدا،" عندما تتمثل بإنسان واحد، او بشخص واحد شرط أن يتم ذلك برضى كل فرد وبصورة خاصة برضى كل الذين يتكون منهم هذا الشخص، وعلى هذا فاللوفياتان هو مظهر عملاق، لحمه هو لحم كل أولئك الذين سلموه مهمة الدفاع عنهم، ويجب هنا ملاحظة هذه التشبيهية، (خلع الصفات على الله وتشبيهه بالإنسان : الدولة ضخمة ولا شك، ولكنها تحتفظ بوجه بشري ، سمحا نسبيا.

الدولة هي مجموعة المصالح الخاصة. وعليها أن تدافع عن المواطن. وهذا لا يتخلى عن حقوقه للدولة إلا من أجل حمايته، والدولة تفقد مبرر وجودها إذا لم تؤمن الأمن وإذا لم تحترم الطاعة.

الدولة هي التي تؤسس الملكية (التملك): «فملكيتك لا تكون كذلك، ولا تدوم الا مقدار ما يروق ذلك للجمهورية، و كل نيل من الدولة هو بالتالي نيل من الملكية (Ophthopomorphisme)

والدولة هي في آن واحد «إكليريكية ومدنية. وأية سلطة روحية لا تستطيع أن تعارض الدولة، وليس بمقدور أحد أن يخدم سيدين. والملك ليس فقط أداة الدولة بل للكنيسة أيضا، انه يمسك باليد اليمنى السيف، وباليد اليسرى عصا الأسقفية، وهكذا تثبت قدرة الدولة وايضا وحدتها. ولا مكان للأجسام الوسيطة ، أو الأحزاب ، والتكتلات. وحول هذه النقطة يسبق هوبز جان جان روسو.

حدود السيادة

مند مؤلفاته الأولى لم يلبث هوز على إنتقاد الفصل بين السلطات و بهذا فهو يدعم نظرية السيادة المطلقة. إن السيد ليس لديه أي حدود خارجية لسلطته و لكن سيادته عقلانية : أي أنه ليس بمقدوره فعل كل شيء ، فالسيادة لديها حدود و في هذا الموضوع نجد كذلك أن أفكاره تطورت . ففي كتابه عناصر القانون و حتى في كتاب المواطن نجده يتكلم على واجبات الملك ، لكن في كتاب الليفيتان نجد كلمة مهمة أو وظيفة في مكان كلمة واجب ، وبهذا يكون العقل، والى حد ما، الضمير المهني عند العاهل هما اهم حدود سيادته : ويكون من الغباوة ، بالنسبة إلى العاهل أن لا يفتش عن مصلحة شعبه. هذه المصلحة التي تختلط بمصلحته الذاتية. الواجب يتطابق مع المنفعة: و ان خيره وخير شعبه لا يمكن أن ينفصلا.

الفردانية والفنية

تقوم اطلاقية هوبز في النهاية على اعتبارات منفعية تتيح التذكير بلوك و بنتهام. وهذه الاطلاقية ثابتة، ولكنها لا تتفق بتاتا مع اطلاقية بوسيه. انها لا تدين بشيء للإيمان المسيحي، ولا للولاء للملك، ولا بشيء للرغبة في حفظ المؤسسات او المحافظة على المصالح المرتبطة حتى بوجود الملكية . الواقع أن هوبز يبرر الاطلاقية، بالبراهين التي تساعد على ادانتها فيما بعد.

وإن تفكير هوبز في عمقه فرداني : و الذي يؤسس للحكم المطلق "الأطلاقية"، هو حق الفرد في بقائه بالذات. واصل الاطلاقية هو انانية متنورة .ففي الدولة الاكثر تسلطا يعرف الفرد اكمل تطوره. انه يجد فيها مصلحته وسعادته، ولذته ورفاهيته، أن سياسة هوبز هي في آن واحد منفعية و متعة.

ويبدو أن هوبز قلما قدر "الطبقة الوسطى"، ولا نجد في مؤلفاته الا القليل من الاستناد الى المشاكل الاقتصادية التي كانت تطرح نفسها على البورجوازية الانكليزية. ومع ذلك من الملاحظ انه في مؤلفاته يعطي للاطلاقية شكلا قريبا جدا من الأشكال التي تدخل في الاهتمامات البورجوازية. وهوبز حين يفرض على العاهل واجب النجاح، وحين يتكلم عن العدالة وعن الفضيلة بأقل مما يتكلم عن السلم وعن

الرفاهة، يبدو تماما كطليعي متقدم، ومهما كانت تفضيلاته الذاتية، فان عمله لا يشجع ابدا الاطلاقية الملكية. وفي نظرة اجمالية، أنه يتجه نحو الليبرالية ونحو الراديكالية.

المراجع

1- Jean Touchard , histoire des idées politiques, Tome 1, Paris , presse universitaire de France, 2006.